Document: EB 2010/99/R.8
Agenda: 7
Date: 19 April 2010
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

هايتي: هيكل خاص بالصندوق

لإعفاء دائم من الديون

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والتسعون
روما، 21–22 أبريل/نيسان 2010

للموافقة

مذكرة إلى أعضاء المجلس التنفيذي

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من ممثلي الدول الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Bambis Constantinides

مدير شعبة الخدمات المالية

رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

Josefina Stubbs

مديرة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي

رقم الهاتف: 2318 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: j.stubbs@ifad.org

Brian Baldwin

كبير مستشاري إدارة العمليات – دائرة إدارة البرامج

رقم الهاتف: 2377 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: b.baldwin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصيتين التاليتين:

(1) تفويض الصندوق بتلقي المساهمات من الدول الأعضاء لاستخدامها في شطب ديون هايتي المتعلقة بقروضها للصندوق على أساس الدفع عند الحاجة. وسيتم إيداع هذه الأموال في حساب إداري تتم إدارته وإجراء محاسبته بصورة منفصلة عن موارد الصندوق الأخرى، كما سيتم إبلاغ المجلس التنفيذي عنه بصورة دورية.

(2) تقرير فيما لو كان الرصيد المتبقي من أية مبالغ مستحقة على هايتي للصندوق بموجب قروضها الحالية، والتي لا يمكن تصفيتها بواسطة الموارد المستخدمة من الحساب المشار إليه في الفقرة (1) أو بأية طريقة أخرى، سوف يتم تحويلها إلى قروض عند استحقاق تسديدها بالكامل إلى ما يصل إلى 30 بالمائة (أي 15.2 مليون دولار أمريكي) من إجمالي القروض المستحقة على أساس القيمة الحالية (50.7 مليون دولار أمريكي) كما تم تقديره بتاريخ 31 يناير/كانون الثاني 2010. وسيتم رفع تقارير دورية عن مثل هذه التحويلات إلى المجلس التنفيذي.

هايتي: هيكل خاص بالصندوق لإعفاء دائم من الديون

أولا – الخلفية

1- توفر هذه الوثيقة معلومات عن الجهود التي يبذلها الصندوق لمنح هايتي إعفاء دائما من ديونها، والسعي للحصول على موافقة المجلس التنفيذي لوضع ترتيبات إدارية خاصة بهذا الإعفاء بما يتفق مع النداء الذي وجهته مجموعة السبعة لإعفاء هايتي من عبء دينها الخارجي العام.

2- أحاط مجلس المحافظين علماً في دورته الثالثة والثلاثين المنعقدة بتاريخ 17–18 فبراير/شباط 2010 والتي تضمنت حدثا جانبيا عن هايتي، بالتزام الدول الأعضاء في الصندوق بدعم هايتي من خلال توفير إعفاء دائم من ديونها. كما أحاط علماً بالرغبة التي عبر عنها المشاركون بأن تقوم جميع الدول الأعضاء بدعم هذه المبادرة. واستجابة لذلك فقد صاغت إدارة الصندوق خطة لإنشاء حساب إداري لتلقي وإدارة موارد الجهات المانحة الخارجية لتسديد دين هايتي للصندوق، كذلك فقد استجابت إدارة الصندوق أيضا للطلبات الرسمية من الدول الأعضاء لإيجاد آلية للصندوق لتحويل المساهمات الرامية إلى التخفيف من عبء ديون هايتي.

3- وتوفر مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دعما جاريا للجهود الرامية إلى التخفيف من عبء ديون هايتي. وفي أبريل/نيسان 2007، انضم الصندوق إلى غيره من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية في الموافقة على نقطة القرار بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمنح هايتي إعفاء من الديون غير قابل للإلغاء. وقد تم تقدير متطلبات ذلك على الصندوق بما يعادل 2.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وعندما وصلت هايتي نقطة الإنجاز، بدأ الصندوق بتطبيق هذا الإعفاء من الدين. وكجزء من النهج المتفق عليه لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فقد بدأ الصندوق بتحمل هذا الإعفاء من الديون بنسبة 100 بالمائة منذ بداية الفترة لضمان جعل أثره آنيا. وعند نقطة الإنجاز قامت المؤسسات الدولية الدائنة الأخرى أيضا بتوفير تخفيف آخر من أعباء الديون من خلال المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.

4- وعند وصول هايتي إلى نقطة القرار، واتفق جميع الدائنين إلى أن المستوى المطلوب للتخفيف من عبء الديون الضروري لجعل خدمة ديون هايتي في مستويات يمكن تحملها (أو ما يعرف بالعامل المشترك لتخفيف الديون) سيكون بحدود 15.1 بالمائة من الدين الخارجي العام. وبناء عليه، فقد تم توفير إعفاء إضافي من الديون من خلال المبادرة متعددة الأطراف بالنسبة للرصيد المتبقي من ديون هايتي للمؤسسة الدولية للتنمية ولصندوق النقد الدولي، إلا أن الصندوق لم يكن مشاركا في المبادرة متعددة الأطراف. ومن غير المتوقع أن تتم إعادة تغذية مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمنح هايتي تخفيفا إضافيا من أعباء ديونها، وبالتالي، توقع تحت الظروف العادية أن يستأنف تسديد دفعات خدمة دين هايتي للصندوق بالكامل في النصف الثاني من عام 2011.

5- وركز الصندوق في استجابته القصيرة والطويلة المدى للزلزال الذي ضرب هايتي في 12 يناير/كانون الثاني على التحسين المستدام للأمن الغذائي، وتوليد الدخول في المناطق الريفية المتضررة. وقد تضمن

ذلك منحة بقيمة 2.5 مليون دولار أمريكي لإعادة تأهيل الري ومستجمعات المياه، والتي يستفيد منها حوالي 000 12 أسرة[1]، والذي سيعيد إحياء البنى الأساسية الإنتاجية (000 3 كيلو متر من نظم الري، و000 12 كيلو متر من الطرق الريفية، ومراكز مجتمعية ومخازن للتسويق) ويوفر المدخلات الزراعية، ويدعم إدارة مستجمعات المياه، وإعادة تشجير أكثر من 900 هكتار، ويوفر 000 200 يوم عمل/شخص للمهجرين، بالإضافة إلى تسريع وتيرة أنشطة المشروعات الجارية (القروض رقم HT469-، HT587-، HT715-) بميزانية سنوية تعادل 12.5 مليون دولار أمريكي. كذلك يتم الآن تجميع موارد إضافية من الصندوق والجهات المشاركة في تمويل مشروعاته لتصميم مشروع جديد يتم عرضه على المجلس التنفيذي عام 2011. وسيستدعي هذا المشروع دعما من الصندوق بما يصل إلى 18 مليون دولار أمريكي في إطار المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وتمويلا مشتركا بحوالي 12 مليون دولار أمريكي أخرى سيتم السعي للحصول عليها.

ثانيا – الوضع الحالي لدين هايتي

6- يوفر الملحق الوضع الحالي لدين هايتي بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. وتتعلق هذه القروض المستحقة بسبعة قروض منذ عام 1978 بما مجموعه 63 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 98 مليون دولار أمريكي) تم توفيرها بشروط تيسيرية للغاية. وكان إجمالي المبلغ المصروف حتى تاريخ 1 مارس/آذار 2010 بحدود 48 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ومنذ عام 2007 كان إجمالي التمويل الموافق عليه لهايتي يتم على أساس منح بما يتماشى مع إطار القدرة على تحمل الديون.

7- بلغ الدين المستحق على هايتي بتاريخ 31 يناير/كانون الثاني 2010، ما يعادل 3 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (57.5 مليون دولار أمريكي) مع مبالغ مستحقة للسداد حتى عام 2046، ومن هذا المبلغ يتم تغطية 1.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي 2.2 مليون دولار أمريكي) من خلال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وحيث أن القرض رقم 715 غير مغطى بتخفيف الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن رسوم الخدمة على المبالغ المصروفة حتى تاريخه والمستحقة عام 2010 غير مغطاة بهذا التخفيف. وقد تم احتساب ما يعادل هذا المبلغ بالدولارات الأمريكية على أساس سعر الصرف مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة بتاريخ 31 يناير/كانون الثاني 2010 (1.549)[2].

8- وهنالك مبلغ إضافي قدره 15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (23.2 مليون دولار أمريكي) لم يصرف بعد من القروض الموافق عليها. وبالتالي، يتوقع أن يصل إجمالي ديون هايتي للصندوق (باستثناء رسوم خدمتها) والمتعلقة بالقروض الموافق عليها، إلى 50.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (78.8 مليون دولار أمريكي) إذا لم يتم دفع أي مبلغ للصندوق خلال هذه الفترة.

9- ويقدر المبلغ المطلوب لتوفير إعفاء من ديون هايتي على أساس الدفع عند الاستحقاق فيما يتعلق بديونها المستحقة (باستثناء مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) وجزء من الديون الموافق عليها والتي لم

[1] برنامج دعم الأمن الغذائي وفرص العمل بعد الزلزال في المناطق الريفية المنكوبة في هايتي الذي تمت الموافقة عليه بواسطة التصويت بالمراسلة بتاريخ 24 مارس/آذار 2010.

[2] يتذبذب معادل الدولار الأمريكي مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة حسب تفاوت سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل هذه الوحدة.

يتم صرفها بعد، إضافة إلى ما يتعلق بها من رسوم الخدمة بحدود 50.7 مليون دولار أمريكي. ويستند هذا التقدير إلى صافي القيمة الحالية بتاريخ يناير/كانون الثاني 2010، وعلى الافتراض القائل بأن المبلغ كاملا سيتم توفيره أوائل عام 2010، لتوليد العوائد التي ستستخدم للتعويض عن سداد الديون عند استحقاقها. وقد تم تطبيق معدل خصم قدره 3.9 بالمائة[3].

ثالثا – النهج والخيارات المتاحة للإعفاء من الديون

10- قام الصندوق باستعراض داخلي لجملة من الخيارات المتاحة لمنح هايتي إعفاء من ديونها، بما فيها إعفاء مؤقت من الديون، (أي تعليق مؤقت للالتزام بتسديد ديون هايتي)، أو تحويل رسمي ودائم للقروض إلى منح، أو الافتراض بأن تسديد ديون هايتي سيتم من قبل الدول الأعضاء الأخرى (أي قيام الدول الأعضاء الأخرى بتوفير تمويل للصندوق لاستخدامه بشكل مباشر لتسديد آني لجزء من الديون، أو لإعفاء من الديون على أساس الدفع عند الاستحقاق). وقد تم عرض هذه الخيارات على الدول الأعضاء في حدث جانبي على هامش مجلس المحافظين المنعقد في فبراير/شباط 2010. بالإضافة إلى ذلك، ومؤخرا ونتيجة لحوار مع الدول الأعضاء المهتمة، برزت بعض الخيارات الأخرى التي ستعرض على المجلس التنفيذي للنظر فيها.

11- وسيستدعي توفير إعفاء رسمي آني من ديون هايتي هيكلا ماليا أولياً أعلى بكثير من توفير تخفيف الديون على أساس الدفع عند الاستحقاق. إذ أنه وبموجب منهجية الدفع عند الاستحقاق، يتم تسديد القروض ما أن تستحق باستخدام التمويل من الحساب الإداري للصندوق حتى آخر تاريخ استحقاق للسداد (وهو عام 2046). وبموجب هذا النهج يمكن تحقيق هدف التخفيف من أعباء ديون هايتي في نفس الوقت الذي يتم فيه التقليل إلى الحد الأدنى من المتطلبات التمويلية التي تستند إلى صافي القيمة الحالية للتسديدات المستقبلية لأصول القروض ورسوم خدمتها. وفي هذه المنهجية يطبق الصندوق تخفيف عبء الديون المطبق بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبما يتماشى مع نهج المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

12- وتتمثل خيارات التخفيف من عبء الديون فيما يلي:

الخيار الأول: الصندوق كمساهم وحيد

13- يستدعي هذا الخيار النظر في الاعتبارات التالية:

(1) **استخدام موارد الصندوق للتخفيف من عبء الديون.** تحد اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الأغراض التي يمكن للصندوق أن يستخدم فيها موارده. فالصندوق مفوض باستخدام موارده الخاصة لأغراض التخفيف من أعباء الدين فقط بموجب مخطط مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما وافق عليه المجلس المحافظين، لأنها تمثل مبادرة منسقة عالميا تتبع فيها جميع الوكالات المشاركة نفس المبادئ والنهج. كما يتلقى الصندوق تعويضا

[3] يحسب معدل الحسم المستند إلى وحدات حقوق السحب الخاصة باستخدام متوسطات المعدل الإشاري لأسعار الفائدة التجارية لفترة 6 أشهر وهذا المعدل هو معدل الحسم بالدولار الأمريكي المستخدم للإعفاء من الديون ولإطار القدرة على تحمل الديون.

جزئيا يصل إلى ثلثي الإعفاء من الديون المتفق عليه من خلال حساب أمانة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والذي يديره البنك الدولي[4]، أما الرصيد المتبقي فيوفره من موارده الخاصة. ويتم إبلاغ المجلس التنفيذي عندما يتم أي تحويل من الموارد النظامية للصندوق إلى حساب الصندوق الخاص بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(2) **السلامة المالية للصندوق.** سيكون لتخصيص الموارد لتغطية المتطلبات التمويلية الكاملة للتخفيف من عبء ديون هايتي أثر على القاعدة الرأسمالية للصندوق (الأوراق المالية بما في ذلك العوائد التي يتم الإبقاء عليها). ووفقا للقوائم المالية لعام 2009، فإن مستوى العوائد التي يتم الإبقاء عليها بعد السماح بتحركات أسعار الصرف، قد هبطت إلى أدنى حد لها، ويعود ذلك أساسا إلى تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، حيث يتم تمويل بعض المشروعات بالمنح عوضا عن القروض. وإذا ما أخذنا التوجه نحو زيادة استخدام إطار القدرة على تحمل الديون، فإن تخصيص الموارد للتخفيف من أعباء ديون هايتي في عام 2010 سيكون له أثر معتبر على العوائد التي يتم الاحتفاظ بها في عام 2010. وسيتم عرض ورقة منفصلة عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2010.

(3) **الأحداث المستقبلية.** يعتبر التدمير الهائل الذي مرت به هايتي حدثا استثنائيا مأساويا بكل معنى الكلمة إلا أن مثل هذه الظروف قد تحدث في بلد أخر في المستقبل مما سينجم عنه احتياجات مشابهة. وإذا ما أخذنا بمبدأ معاملة الدول الأعضاء في الصندوق معاملة تتسم بالمساواة والعدل فإن أي قرار سيتخذ في الحالة الراهنة يجب أن يكون قابلا لإعادة التطبيق في حالات مشابهة، علاوة على ذلك، فإن اتفاقية إنشاء الصندوق تتطلب من المجلس التنفيذي أن يقرر استخدام موارد الصندوق مع إيلاء الانتباه الكافي لجدواه طويلة الأمد والحاجة لاستمرار عملياته.

(4) **محدودية الموارد التمويلية للصندوق.** تتمتع المؤسسات المالية الدولية الأخرى المقرضة لهايتي (المؤسسة المالية الدولية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية) بهياكل مالية وتمويلية أكثر تنوعا وطرق أكثر اختلافا في التطرق للاحتياجات التمويلية الطارئة، لتجنب الأثر الذي كان يمكن أن يترتب على هذه الاحتياجات على الموارد الموجهة لبرامج عمل هذه المؤسسات. فمصرف التنمية للبلدان الأمريكية يستطيع الوصول إلى موارد البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وغيره من تسهيلات المؤسسة الدولية للتنمية[5]، وقد أشار مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بأن التخفيف من أعباء ديون هايتي سيشكل جزءاً مخصوصاً من المناقشات التي تتعلق بالدعم المالي المستقبلي من المساهمين. في حين وعلى العكس من ذلك،

[4] الذي أعيد تسميته الآن أمانة التخفيف من أعباء الديون.

[5] وافقت 13 جهة مانحة في المؤسسة الدولية للتنمية على استخدام عائد الاستثمار غير المخصص في حساب أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي وغيره من الموارد التعويض عن ديون هايتي المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية بما يعادل 38.8 مليون دولار أمريكي بعد الاجتماع الذي عقد في نيويورك بتاريخ 31 مارس/آذار 2010 (بيان صحفي صادر عن البنك الدولي رقم: 2010/326/LAC).

يعتمد الصندوق اعتمد بصورة حصرية في تمويله على تجديدات موارده، والتي يتم توفيرها للصندوق لتمويل برنامج عمله، وبخاصة منحه وقروضه.

(5) **الموارد المتاحة للمشروعات.** سيعني تخصيص موارد من الصندوق لعام 2010 للتخفيف من عبء دين هايتي انخفاض مساو له في الموارد المتاحة لبرامج الصندوق من القروض والمنح الموفرة لجميع البلدان، ومن شأن مثل هذا الانخفاض في الموارد المتاحة أن يشكل عبئا إضافيا على المستوى المنخفض جدا من الرصيد المتوقع من الموارد التي يمكن الالتزام بها حتى نهاية فترة التجديد الثامن للموارد، والذي يمكن له أن يؤثر على البرنامج المتوقع للقروض والمنح في هذه الفترة وقدره 3 مليارات دولار أمريكي. وسيعني تخصيص كامل مبلغ 50.7 مليون دولار أمريكي لهذا الغرض عام 2010 مشروعين أقل تقريبا لفترة التجديد هذه، وبالتالي خسارة التدفقات العائدة المستقبلية في حال كان هذان المشروعان سيمولان بقروض.

(6) **التسديد المستقبلي للتخفيف من عبء الديون.** تم النظر في خيار القائل بأن يسدد الصندوق مقدما المبلغ كاملا من موارده الخاصة لعام 2010، وأن يدعو الدول الأعضاء إلى إعادة تسديد هذا المبلغ كمساهمة إضافية في التجديد التاسع لموارد الصندوق. وعلى الرغم من أن المساهمات في التجديد الثامن لموارد الصندوق ما زالت قيد الاستلام، إلا أن هنالك مخاوف فورية من أن يثبط مثل هذا الخيار الدول العضوة التي ترغب في الالتزام بمبالغ إضافية الآن للتخفيف من أعباء ديون هايتي. وحتى في حال استعادة مثل هذا المبلغ المقدم من الصندوق من خلال تمويل إضافي، إلا أن أثره على موارد الصندوق وقاعدته الرأسمالية سيكون كما تم وصفه أعلاه على الأقل لفترة الثلاث أو الأربع سنوات القادمة.

14- ونتيجة لذلك تعتبر إدارة الصندوق أن الخيار القائل بأن يسدد الصندوق المبلغ كاملا من موارده الخاصة لتخفيف عبء ديون هايتي سيكون له أثر سلبي على قدرة الصندوق على الإيفاء ببرنامج عمله لفترة التجديد الثامن للموارد، كما سيكون له أثر سلبي على السلامة المالية للصندوق وقاعدته الرأسمالية إضافة إلى ذلك، فإنه لن يكون متفقا مع المعايير التي وضعها مجلس المحافظين فيما يتعلق بأغراض أنشطة الصندوق وصيغ التمويل فيه

الخيار الثاني: إسهام الدول الأعضاء بمبالغ إضافية للصندوق لأغراض التخفيف من أعباء دين هايتي

15- سيقوم الصندوق بإدارة مساهمات الدول الأعضاء التي سيتم تلقيها لهذا الغرض المحدد من خلال حساب إداري منفصل عن موارد الصندوق يتم إنشائه بموافقة المجلس التنفيذي. ويعد هذا الإجراء مماثلا للإجراء للموضوع أساسا لأغراض مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[6].

16- سيقوم الصندوق بتحميل 100 بالمائة من المساهمات المستلمة للتخفيف من عبء ديون هايتي منذ بداية الفترة، أي أنه سيبدأ بتطبيق إعفاء كامل من رسوم الخدمة المستحقة عام 2010 ولسداد أصول القروض المستحقة عام 2011 (ما أن يتم استنفاد جميع الأموال الواردة من مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة

[6] وبهذا الصدد يمكن للدول الأعضاء أيضا النظر في استخدام حساب أمانة التخفيف من الديون الذي يديره البنك الدولي لتخصيص مساهماتهم وتحويلها الصندوق.

المثقلة بالديون بالكامل). وفي حال لم تكن المبالغ الموفرة كافية لتغطية عبء الدين بالكامل، ستحتاج هايتي في وقت ما من المستقبل لاستئناف خدمة ديونها للصندوق.

17- وكما أشير إليه أعلاه، فإن تقديرات متطلبات التمويل تصل إلى 50.7 مليون دولار أمريكي استنادا إلى صافي القيمة الحالية بتاريخ يناير/كانون الثاني 2010، على افتراض استلام الصندوق لجميع المساهمات في أوائل عام 2010. ومن المفهوم ضمنا في منهجية صافي القيم الحالية أن يتاح المبلغ الكامل الضروري منذ البداية لتوليد العوائد المستخدمة لتغطية سداد الدين ما أن يصبح مستحقا. وبالتالي فإن أي تغيير في تسليم المبالغ سوف يؤدي إلى إعادة احتساب بعض المتطلبات، وبالتالي إلى زيادة المتطلبات التمويلية لنفس المبلغ من تخفيف الديون. علاوة على ذلك، سيكون من المطلوب توفير المساهمات الفورية لتغطية رسوم الخدمة الآنية المستحقة للقرض رقم HT-715 وبموجب سياسة الصندوق بالنسبة لتأخيرات السداد، يحق للصندوق أن يعلق مساعداته لهايتي في حال بقيت رسوم الخدمة المستحقة غير مسددة بعد مرور 180 يوما من تاريخ الاستحقاق. ومن شأن مثل هذا الدعم أن يساعد على تجنيب هايتي الدخول في حالة المتأخرات.

18- وحيث أن هذا الخيار يستند إلى الافتراض بأن التمويل الذي سيطبق للتخفيف من عبء ديون هايتي سيكون زائدا على الموارد الاعتيادية للصندوق، فإن تبني المجلس التنفيذي له لن يترتب عليه أي أثر على الموارد المتاحة لعقد الالتزامات الخاصة بالقروض والمنح.

الخيار الثالث: مساهمة الصندوق في التخفيف من عبء الديون الذي توفره الدول الأعضاء فيه

19- بما يتماشى مع الترتيبات الموضوعة أساسا للمبادرة المعززة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يمكن النظر أيضا في المساهمة من موارد الصندوق مع مساهمات الدول الأعضاء فيه. وحيث أن هايتي تتلقى التمويل من الصندوق على أساس المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون (أنظر الفقرة 6 أعلاه) وبموافقة المجلس التنفيذي سيحول الصندوق قروضه إلى منح عند ما يتم تاريخ استحقاق سدادها. ومع الحساب الإداري الذي ستموله الدول الأعضاء في الصندوق، سيستخدم هذا الخيار لتوفير الإعفاء الضروري لهايتي ما أن تغدو دفعات تسديد الديون مستحقة (أي على أساس منهج الدفع عند الاستحقاق). وسيتم وضع المخصصات من موارد الصندوق لهذا الغرض على أساس سلفة في حساب منفصل، وسيتم تقليص المواد المتاحة لعقد الالتزامات من خلال برنامج القروض والمنح إلا أنها ستبقى ضمن مستويات قابلة للإدارة إذا ما تم وضع سقف لها بصورة واضحة.

20- وبهدي من مستوى التمويل الذي يوفره الصندوق للدول الأعضاء المؤهلة بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يقترح الصندوق المساهمة بما يعادل 30 بالمائة من إجمالي المتطلبات المقدرة للتخفيف من الديون (15.2 بالمائة). وإذا ما تمكنت الدول الأعضاء من المساهمة بموارد كافية من خلال الحساب الإداري، فيمكن تخفيف الحاجة لاستخدام المبالغ المخصصة حاليا لبرنامج القروض والمنح، كما يمكن تحميل مساهمات الدول الأعضاء منذ بداية الفترة لهذا الغرض.

21- بالإضافة إلى ذلك، سيستخدم الصندوق موارده الخاصة لتغطية النواقص التي ستنبثق عن الاختلافات في أسعار العملات أو الناجمة عن مستويات أدنى للعوائد مما كان يتوقع جنيه من أصول الحساب الإداري لهايتي (وبصورة معكوسة سيتم تحويل أية فوائض وإعادتها إلى موارد الصندوق). وسيتم تفصيل

الاستراتيجية الاستثمارية التي سيتم تبنيها للحساب الإداري لهايتي بحيث تكون متناسبة مع مزيج العملات ونمط الصرف المستخدم في التدفقات الراجعة من التخفيف من أعباء الدين. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تبرز الاختلافات على الدوام.

رابعا – التوصيات

22- بعد النظر في الخيارات الواردة أعلاه، توصي إدارة الصندوق بنهج يحمي السلامة المالية للصندوق مع التخفيف إلى الحد الأدنى من العبء على الجهات المانحة والصندوق من خلال تطبيق منهجية الدفع عند الاستحقاق. وفي حين ستقوم الدول الأعضاء بالمساهمة في حساب إداري خاص، وبالإضافة إلى الاعتراف بقسوة الظروف التي تواجهها هايتي، فإن الإدارة على استعداد على أساس استثنائي لتحويل الموارد إلى حساب خاص بالصندوق حتى مستوى محدد بحيث تحول تسديدات القروض المستقبلية إلى منح. وفي حال لم تكن المبالغ الموفرة من الدول الأعضاء كافية لتلبية المبلغ المطلوب لإعفاء كامل من الديون، هنالك حاجة لاستئناف تسديد الديون ما أن يتم استنفاذ المبالغ المتوفرة في الحساب الإداري وفي حساب الصندوق المنفصل.

23- وبالتالي فإن المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصيتين التاليتين:

(1) تفويض الصندوق بتلقي المساهمات من الدول الأعضاء لاستخدامها في شطب ديون هايتي المتعلقة بقروضها للصندوق على أساس الدفع عند الحاجة. وسيتم إيداع هذه الأموال في حساب إداري تتم إدارته وإجراء محاسبته بصورة منفصلة عن موارد الصندوق الأخرى، كما سيتم إبلاغ المجلس التنفيذي عنه بصورة دورية.

(2) تقرير فيما لو كان الرصيد المتبقي من أية مبالغ مستحقة على هايتي للصندوق بموجب قروضها الحالية، والتي لا يمكن تصفيتها بواسطة الموارد المستخدمة من الحساب المشار إليه في الفقرة (1) أو بأية طريقة أخرى، سوف يتم تحويلها إلى قروض عند استحقاق تسديدها بالكامل إلى ما يصل إلى 30 بالمائة (أي 15.2 مليون دولار أمريكي) من إجمالي القروض المستحقة على أساس القيمة الحالية (50.7 مليون دولار أمريكي) كما تم تقديره بتاريخ 31 يناير/كانون الثاني 2010. وسيتم رفع تقارير دورية عن مثل هذه التحويلات إلى المجلس التنفيذي.

وضع ديون هايتي[أ]

(بآلاف وحدات حقوق السحب الخاصة)

رقم القرض	آخر تاريخ للسداد	موافق عليها	مصروفة	مسددة	مستحقة	غير مصروفة	التغطية المتبقية من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	القيمة الاسمية بما فيها القروض غير المصروفة
004-HAI[ب]	2028	2 259	2 259	1 203	1 056	-	80	976
088-HT	2031	10 882	10 882	5 016	5 866	-	377	5 489
126-HT	2033	4 620	4 620	1 963	2 657	-	169	2 488
241-HT	2038	8 200	8 200	2 255	5 945	-	292	5 653
469-HT	2038	10 950	9 763	365	9 398	1 187	511	10 074
587-HT	2041	17 400	10 925	-	10 925	6 475	-	17 400
715-HT	2046	8 800	1 483	-	1 483	7 317	-	8 800
المبلغ الإجمالي بوحدات حقوق السحب الخاصة		**63 111**	**48 132**	**10 802**	**37 330**	**14 979**	**1 429**	**50 880**
المعادل بالدولار الأمريكي (بالآلاف)		**97 793**	**74 583**	**16 738**	**57 845**	**23 210**	**2 214**	**78 841**
صافي القيمة الحالية (بآلاف الدولارات الأمريكية)					**37 673**	**10 549**	**2 494**	**50 716**

[أ] بالإضافة إلى القروض الواردة في الجدول، هنالك منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بقيمة 3.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تمت الموافقة عليها لهايتي ولم تصرف بعد.

[ب] القرض محدد بالدولارات الأمريكية (تم تحويل المبالغ في الجدول إلى وحدات حقوق سحب خاصة).

الافتراضات:

سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار بتاريخ 31 يناير/كانون الثاني 2010 هو 1.549.
سيتم الصرف من القروض غير المصروفة خلال خمس سنوات.
معدل الخصم لصافي القيمة الحالية هو 3.9 في المائة بقيمة وحدات حقوق السحب الخاصة.
تشتمل مبالغ صافي القيمة الحالية أيضا على صافي القيمة الحالية لرسوم الخدمة والتي هي قيم مضافة على إعادة تسديد أصول القروض.